جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : خليدة سباخي

بعنوان :

دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– دراسة حالة بنك البركة وكالة بسكرة – خلال الفترة (2011–2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / عصام بوزيد (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ محمد الأمين شربي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور/ عتيق العلاء (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : خليدة سباخي

بعنوان :

دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– دراسة حالة بنك البركة وكالة بسكرة – خلال الفترة (2011-2013)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / عصام بوزيد (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ محمد الأمين شربي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور/ عتيق العلاء (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013

الإهداء

إلى أغلى امرأة في الوجود، نبع الحنان التي سهرت و بثت فيا روح الوفاء و الإخلاص، وكانت مصباح دربي و منبع حناني.

أمي أطال الله في عمرها

إلى سندي الدائم في هذه الدنيا مهما كبرت، والذي كان أمله الوحيد نجاحي.

أبي أطال الله في عمره

إلى المصابيح التي أنارت دنيايي، إخوتي سليم و إبراهيم.

إلى جدتي العزيزة التي لم تبخل عليا بدعائها " فضيلة " أطال الله في عمرها.

إلى أحب شخص إلى قلبي زوجي العزيز ياسين.

إلى كل أفراد عائلة زوجي الغالي، أمي بهية وأبي محمد و إخوتي جاد و إسماء وكريمة.

إلى رفيقات دربي: راضية، مسعودة، خولة.

كما أخص هذا الإهداء إلى أمي الثانية التي تركت لي فراغا كبيرا في الحياة برحيلها عني سامية ليلية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى خالي لزهاري و زوجته وأولاده: علي،عدلان وفخر الدين.

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص مالية مؤسسة دفعة 2014.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع.

خليدة

الشكر

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد.

كما أتقدم بعميق شكري و فائق امتناني واحترامي للمشرف الرئيسي الأستاذ الدكتور:

محمد الأمين شربي.

وأشكر أيضا الأستاذ الدكتور: **أحمد قايد نور الدين** من جامعة بسكرة.

على تفضلهما بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدماه لي من يد العون و الآراء القيمة والوقت الثمين، مما يجعلني عاجزة على أن أوفيهما شكرهما.

كما أرجوا أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضي الأستاذ الدكتور محمد الأمين شربي وما يليق باسمه والذي كان في كامل الشرف لي أن أضعه على مذكرتي.

خليدة

الملخص

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة وذلك من خلال توفير مناصب عمل، خلق روح المبادرة وتكاملها مع المؤسسات الكبيرة لتحقيق أنشطة اقتصادية واجتماعية.

لهذا سعت الجزائر في السنوات الأخير على غرار باقي الدول إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد فرص عمل وذلك عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الحكومة إلى إنشاء مختلف الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ...الخ، ورغم هذه الجهود لا يزال تمويل هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات والتعقيدات.

ولهذا اخترنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء على تقنية تمويلية حديثة نسبيا وهي تقنية القرض الايجاري، حيث حاولنا التعرف على مكانته في الجزائر ومدى مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن رغم كل الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة لصالح القرض الايجاري، إلا أن إمكانيته الحقيقية غير مستغلة بكامل طاقتها، حيث تم تغطية مزايا هذه التقنية التمويلية، كما قلل أيضا من دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، القرض الايجاري.

Résumé

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle primordial dans la promotion et le développement des secteurs économiques des états, et ce à travers l'esprit d'initiative qu'elles créent, les offres d'emploi qu'elles génèrent, ainsi que la complémentarité qu'elle assure avec les grandes entreprises, afin de garantir la réalisation de d'activités socio-économiques de taille.

C'est dans cette perspective que l'Algérie a entrepris ces dernières années, à l'instar des autres pays, de promouvoir le secteur des petites et moyennes entreprises, et ce justement dans le but de créer des offres d'emploi et d'assurer davantage de performance dans les services assurés. C'est dans cette finalité que l'état a mis en œuvre plusieurs structures et appareils dont l'ultime fonction est de soutenir et promouvoir ce secteur, tels que l'ANSEJ, l'ANJEM et l'ANEM. Mais malgré tous les efforts fournis, le secteur des petites et moyennes entreprises continue à pâtir de multiples difficultés et complications.

C'est pour cela que nous avons choisi à travers notre recherche de mettre la lumière sur une technique de financement relativement récente. Il s'agit du crédit-bail. Nous avons tenté de cerner son importance en Algérie et de préciser jusqu'où il a participé au financement des petites et moyennes entreprises. Mais nous avons constaté que malgré la présence de textes législatifs qui régissent ce genre de prêt, le véritable potentiel qu'il peut garantir demeure inexploité dans son intégrité, surtout dans le financement des petites et moyennes entreprises.

Mots-clés : entreprises, petites et moyennes entreprises, financement, crédit –bail

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة	**1**
المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –	**3**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –	**10**
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	**16**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	**18**
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	**21**
الخاتمة العامة	**37**
قائمة المصادر والمراجع	**41**
الملاحق	**45**
الفهرس	**48**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	مزايا القرض الايجاري بالنسبة لكل من المستأجر والمؤجر	8
(2-1)	أهم عيوب القرض الايجاري	9
(1-2)	مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة	19
(2-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالقرض الايجاري الغير منتهي بالتمليك خلال عام 2011-2012-2013.	27
(3-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالإيجار المنتهي بالتمليك خلال عام 2011-2012-2013.	28
(4-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالمساومة خلال عام 2011-2012-2013.	29
(5-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالاستصناع خلال عام 2011-2012-2013.	30
(6-2)	النسبة المئوية لأنواع التمويلات قدمتها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	شكل بياني يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض الايجاري غير منتهي بالتمليك	27
(2-2)	شكل بياني يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالإيجار المنتهي بالتمليك	28
(3-2)	شكل بياني يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالمساومة	29
(4-2)	شكل بياني يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالاستصناع	30
(5-2)	شكل بياني يوضح لنا النسب المئوية لأنواع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	الوثائق المرفقة لطلب القرض الايجاري	**46**
ملحق رقم (02)	طلب القرض الايجاري بنك البركة الجزائر	**47**

المقدمة العامة

تسعى جميع الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية، ولا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر وتهديدا بالزوال إن لم تتبع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، لهذا وجب تسريع الجهود لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية.

كما نلاحظ بأن هنالك قصور في الآليات والأساليب التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلافها في الحجم وقدرتها المالية مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ومن أجل بقاء، استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بدرجة كبيرة على نوع التمويل الذي قد تحصل عليه لضمان تحقيق أهدافها المرجوة، فهي تحتاج إلى تمويلات متخصصة تتلاءم مع ظروفها كالحجم والقدرة المالية. بحيث أن من أهم هذه التمويلات ما يعرف بالقرض الايجاري والذي يتمتع بعدة مميزات وخصائص تجعله أفضل بديل تمويلي مناسب لحاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي يحققه القرض الايجاري في هذا المجال يجعل من هذا الموضوع ذو أهمية بالغة حيث يستوجب علينا القيام بدراسة حوله، بهدف الوقوف على أهم عناصر تقنيات القرض الايجاري وأهميته كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإشكالية الرئيسية :

بناءا على ما سبق نقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

- **ما مدى مساهمة القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك البركة الجزائري؟**

كما تتفرع تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؟
2- هل يمكن أن يكون القرض الايجاري بديلا تمويليا ملائما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3- هل اتخذت الجزائر ما يكفي من الإجراءات لتفعيل دور القرض الايجاري كأداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات :

1- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في التنمية الاقتصاد نظرا لما تتميز به من خصائص حيث يمكن لها سرعة الانتشار في الاقتصاد بحكم صغر حجمها.

2- القرض الايجاري هو تقنية تمويلية لها العديد من المميزات تجعلها تتناسب مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- قامت الجزائر بوضع آليات تمويل متخصصة تلاءم طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن بينها آلية القرض الايجاري، لكن برغم ذلك لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة وغير كافية.

أهداف الموضوع :

1- توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعقبات التي تواجهها للحصول عليه؛

2- فهم تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري، وكيفية الاستفادة منه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3- الوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص؛

أسباب اختيار الموضوع :

1- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي، والذي هو ضمن التخصص في الدراسات العليا؛

2- قلّة الأعمال التي تناولت عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري؛

3- أهمية تقنية القرض الإيجاري كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية؛

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الموضوع من :

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفر مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى؛

2- المكانة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية بعد الفشل في إقامة المجمعات الاقتصادية الكبرى، وتطبيق الجزائر لمجموعة من الإصلاحات والتي شجعت على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛

3- أهمية التمويل بالقرض الايجاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره التمويل المناسب لحاجيات المؤسسة لأنه ينتهي بتمليك الأصل في أغلب الحالات.

حدود الموضوع :

الحدود المكانية : تمت الدراسة في بنك البركة – وكالة بسكرة –.

الحدود الزمنية : تمت هذه الدراسة من 2011 إلى 2013 أي من وقت فتح هذه الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2013.

منهج البحث :

اعتمدنا في الجانب النظري المنهج الوصفي، من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم التمويل، مصادر تمويل ثم التطرق إلى مفهوم القرض الايجار، أنواعه و مدى مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

واعتمدنا في الجانب التطبيقي منهج دراسة حالة باختيارنا بنك البركة – وكالة بسكرة – للقيام بالدراسة الميدانية، وقد استخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية والمتمثلة في الملاحظة، المقابلة والإحصائيات التي تحصلنا عليها من البنك.

صعوبات البحث :

- لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومن بين التي واجهتنا عدم تواجد وكالات تعمل بالقرض الايجاري على مستوى تقرت، مما حتم علينا التنقل إلى ولاية بسكرة لمحاولة جمع الإحصائيات والبيانات اللازمة والتي تخص تطبيق هذه التقنية التمويلية، كما كان جمع هذه البيانات صعبا للغاية بسبب تكتم وتحفظ الوكالة على العديد من المعلومات باعتبارها أسرار مهنية، ونظرا إلى كل ذلك فقد حاولنا قدر المستطاع إعداد هذا البحث في ظل ما هو متاح من معلومات نظرية وبيانات إحصائية؛
- قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد البحث.

محتوى البحث :

بهدف المعالجة الجيدة لموضوع الدراسة، و محاولة تقديم إجابات للتساؤلات المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين، يمكن أن نجمل محتواهما فيما يلي :

الفصل الأول : بعنوان **الجانب النظري للدراسة** حيث قسم إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة – والذي قمنا فيه بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها، فيما قمنا أيضا بتقديم مفهوم للقرض الايجاري، أنواعه ومدى مساهمته لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أما المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع – حيث قمنا فيه إلى التطرق لدراسات سابقة شبيهة بدراستنا، وفي الأخير تطرقنا إلى مقارنة ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني : بعنوان **الجانب التطبيقي للدراسة** فقمنا بتقسيمه إلى مبحثين أيضا، حيث خصص المبحث الأول لتقديم الطريقة والأدوات، والتي قمنا فيها بتحديد منهجية ومتغيرات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر جمع المعلومات والأساليب المستخدمة لدراسة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان نتائج الدراسة ومناقشتها، مما خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة لاكتشاف مدى مساهمة القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

الجانب النظري للدراسة

تمهيد :

تعد المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية في الهيكل الاقتصادي لأي بلد، وتتمثل هذه المؤسسة في مجموعة من الموارد المالية والبشرية، حيث تتضافر فيما بينها من أجل خلق الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

حيث ينصرف مفهوم التمويل إلى تدبير الموارد المالية اللازمة وإنفاقها في سبيل إنشاء مؤسسة معينة أو التوسع في نشاط معين، ويتعين على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معرفة كل مصادر التمويل المتاحة ومحاولة الحصول على التمويل الملائم.

وعلى ضوء ذالك ابتدع الفكر المالي مصدرا جديدا للتمويل اللازم للمؤسسات يتمثل في الائتمان الايجاري، الذي يمثل صيغة من صيغ التمويل اللازم لتمكين المؤسسة من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها ثم اقتناءه.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القرض الايجاري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك مفاهيم حول كل من القرض الايجاري، التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –

المبحث الأول : الأدبيات النظرية- الإطار المفاهيمي للدراسة-

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدة مجالات كالمجال الخدماتي والإنتاجي والصناعي ...الخ، لذا إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل نهائي يعتبر بغاية الأهمية، ولكن في الواقع هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الغموض وعدم الرؤية في تحديد معناها الدقيق. حيث يمثل التمويل عصب المؤسسة وأهم مسؤوليات الإدارة المالية، لتغطية احتياجاتها المختلفة وذلك لضمان استمرار النشاط وعدم تعرض المؤسسة للعجز، كما يعد القرض الايجاري من طرق التمويل الحديثة، حيث تستعمل هذه التقنية في الدول المتقدمة بشكل واسع، أما الدول النامية فقد بدأت باستخدامها في السنوات الأخيرة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق لبعض المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتمويل في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى مفهوم القرض الايجاري وذكر أهم مزاياه وعيوبه، كما سنتطرق إلى مدى مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها هذا بالنسبة للفرع الأول، أما في الفرع الثاني سنتناول مفهوم التمويل وأنواعه، وبالنسبة للفرع الثالث سنأخذ فيه طرق التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها وأهميتها

نشير انه تقريبا كل دولة في العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، مما سنتطرق لعدة تعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما نشمل بذلك دورها وأهميتها.

أولا- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

صدر هذا التعريف عام 1953 والذي كان مضمونه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقاة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- المؤسسات الخدمية و التجارية بالتجزئة.....من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات التجارية بالجملة ..... من 5 إلى 10 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية ..... عدد العمال 250 عامل أو أقل[1].

[1] رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2003، ص: 11.

ثانيا– تعريف الإتحاد الأوروبي :

اعتمد الاتحاد الأوروبي على المعايير المتمثلة في رقم الأعمال، عدد العمال ومجموع الميزانية في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 1996، فهو يعرفها على أنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون و.ن.أ والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 في المئة من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير[1].

ثالثا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة المنتجة لسلع أو الخدمات والتي[2]:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

رابعا– دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة، وسنستعرض أهم هذه الأدوار.

1- الأهمية الاقتصادية : تنبع هذه الأهمية من خلال الدور الاقتصادي التي تقوم بها على مستويات التالية :

- توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية، حيث ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص عمل منتج والحد من مشكلة البطالة[3]؛
- توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي، حيث تقوم بتغطية الطلب المحلي في المناطق البعيدة على المنتجات التي يصعب إقامة صناعة كبيرة لإنتاجها[4]؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة، حيث تقوم المشروعات التي يديرها أصحابها بالتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة و خاصة العمومية منها[5]؛

---

[1] حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(نظام المحاضن)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها والتنمية،الأغواط، 08-09 أفريل 2002، ص : 52.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ،المرسوم التشريعي رقم 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ص ص : 4- 5.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2005،ص : 65.

[4] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص : 94.

[5] حازم شحادة، عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم، محمد الحيوسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001 ص ص : 12- 13.

- المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق التطور الاقتصادي، حيث تتنافس الأعمال الصغيرة والأعمال الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغير من خلال الإبداع والتطوير[1]؛

2- **الأهمية الاجتماعية** : بالإضافة إلى الأهمية والدور الاقتصادي إلا أنها تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك دورا على الصعيد الاجتماعي يمكن إجماله في النقاط التالية :

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع[2]؛
- التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية؛
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية؛
- إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة والتوزيع العادل للدخول بينهم.

الفرع الثاني : تعريف التمويل وأنواعه

إن من أهم القرارات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو اختيار التمويل الملائم لها، ولهذا وجب التعرف أولا على مفهوم التمويل وأنواعه.

1- **مفهوم التمويل** : يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية، وتكوين رؤوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع والخدمات الإستهلاكية[3].

2- **أنواع التمويل** : بحيث للتمويل أنواع عديدة منها[4] :

أ- **التمويل الاستغلالي** : هذا النوع من التمويل تضعه المؤسسة في رصيد صندوقها لكي تواجه به احتياجاتها الجارية، كما أنه يعتبر قرضا يمنح لتمويل نشاط معين في إطار النشاط المخطط السنوي للإنتاج، وبالتالي تسديد هذه القروض التمويلية من الحصيلة المنتظرة للعمليات الجارية.

ب- **التمويل الاستثماري** : تلجأ المؤسسة لهذا النوع بفعل الحاجة للعنصر البشري أو المادي في الإنتاج أو كليهما على المدى المتوسط والطويل، موارد هذا التمويل ليست موجهة للاحتياجات الجارية بل هي موارد لها صفة ادخارية.

---

[1] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص : 25.

[2] محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999، ص : 68.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص: 21.

[4] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي(متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، الشلف، الجزائر،17- 18 أفريل 2008، ص: 339.

الفرع الثالث : طرق التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نستعرض في هذا الفرع طرق و كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في الطرق التالية :

1- **التمويل عن طريق البنوك** : تمارس البنوك أدوارا هامة في الحياة الاقتصادية من خلال وظائفها الأساسية والمتمثلة في تجميع الفائض من الجمهور أو الدولة في شكل ودائع، لغرض إقراض الآخرين وفق أسس و معايير معينة،وهو كذلك كوسيط اقتصادي لتمويل بعض احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، ويكون هذا التمويل عن طريق القروض البنكية التي بواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة كما يعرف القرض على أنه تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين هما الفارق الزمني والخطر[1].

2- **التمويل عن طريق رأسمال المخاطر** : هو عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم التمويل فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساسها المشاركة في الأرباح والخسائر حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمان العائد ومبلغه لذلك فهو يخاطر بأمواله، كما يتحمل الخسارة كليا أو جزئيا في حالة فشل المشروع[2].

3- **التمويل عن طريق البورصة** : تعتبر أهم مصادر التمويل للمؤسسات لأنها مصدر تمويل دائم، وتمكن المؤسسات من أن تصبح عبارة عن شركات مساهمة كبرى بسبب الإدراج الذي يلعب دور في معرفة المؤسسة معرفة حقيقية.

4- **التمويل بالاستئجار** : ويعني شرائها المعدات واستخدامها لمدى طويل نسبيا دون تملكه، ويمتد المدى الزمني الطويل بالمدة التي يكون استخدامها اقتصاديا، وبعد أن كان الاستئجار قاصر على الأراضي والمباني فقد أصبح يمثل جميع الأصول الثابتة تقريبا ونظريا فان الاستئجار يشبه الإقراض إلي حد كبير وبالتالي يترتب عنه دفع مالي مثله في ذالك مثل الاقتراض[3].

المطلب الثاني: القرض الايجاري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد القرض الايجاري من الطرق التمويلية الحديثة ، رغم أن هذه الطريقة لازالت تحتفظ بفكرة القرض إلا أنها أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمقترضة ، حيث تسجل هذه الطريقة توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم وفيما يلي سنحاول التعرف على هذا المصدر التمويلي الجديد من حيث مفهومه، مزاياه وعيوبه، ومدى مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص : 109.

[2] بريش السعيد، **ورقة عمل رأسمال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر**، 2008، ص : 3.

[3] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص : 395.

الفرع الأول : ماهية القرض الايجاري وأنواعه

سنستعرض في هذا الفرع مفهوم القرض الايجاري وأهم أنواعه :

التعريف الأول : هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتم الاتفاق بشأنها مسبقا تسمى ثمن الإيجار[1].

التعريف الثاني : أما التشريع الجزائري فقد عرفه في مادته الأولى والثانية من الأمر المتعلق بالائتمان الإيجاري على أنه عملية تمويل أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملك الأصل أو تمليكها للمستأجر وإنما بهدف إتاحة فرصة للعميل لاستخدامها مقابل قيمة إيجاريه يتفق عليها، وتقوم العملية أساسا بين ثلاثة أو أربعة أطراف، ويقوم بموجبها المستأجر وهو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمؤجر يكفي قيمة استرجاع رأس المال، مقابل حقه في الحصول على الأصل الإنتاجي واستخدامه[2].

أنواع القرض الايجاري : سنتطرق إلى أنواع القرض الايجاري

- **الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد** : وينقسم إلى نوعان هما كتالي[3]:

أ- الائتمان الايجاري المالي : في الجزائر وحسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09 المتعلق بالائتمان الايجاري، يعتبر ائتمان ايجاري ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعنى إلى المستأجر، كما أن مدة عقد الائتمان الايجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضاف إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

ب- الائتمان الايجاري العملي (التشغيلي) : حسب المادة الثانية دائما من نفس الأمر، يعتبر ائتمانا ايجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية أصل المعني، أو تقريبا كلها إلى المستأجر، وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر.

- **الائتمان الايجاري حسب طبيعة موضوع التمويل** : و يمكننا في هذا الصنف أن نفرق بين نوعين هما[4]:

أ- الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة : تستعمل المؤسسة المالية هذا النوع من الائتمان الإيجاري لتمويل للحصول على أصول منقولة، هذه الأصول تتكون من تجهيزات وأدوات ضرورية لنشاط المؤسسة.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص : 76.

[2] عاشور كتوش،عبد الغني حريري، **مداخلة بعنوان:التمويل بالإئتمان الإيجاري، الاكتتاب في عقوده وتقييمه–دراسة حالة الجزائر**– الشلف، ص: 4.

[3] بريبش السعيد، **التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، في 21- 22 نوفمبر 2006، ص : 9.

[4] عاشور كتوش، عبد الغني حرير، مرجع سبق ذكره،ص : 9.

ب- الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة : من ناحية تقنيات الاستعمال فإن هذا النوع لا يختلف عن الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة، أما أوجه الاختلاف فتتمثل فيما يلي:

- يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة، تتكون من بنايات مشيدة أو في طريق التشييد؛
- تكون درجة التعقيد في الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة أكبر مما هي عليه في الصنف الأول هذا ما يؤدي إلى استغراق وقت طويل لإنجاز المشروع وإتمامه؛
- يتطلب في حالة الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة تدبير أموال طائلة تفوق بكثير الاحتياجات المالية في حالة الأصول المنقولة.

الفرع الثاني : مزايا وعيوب القرض الايجاري

وعليه نذكر أهم مزايا وعيوب القرض الايجاري في الجدولين التاليين[1]:

جدول رقم (1-1) : جدول يبين مزايا القرض الايجاري بالنسبة لكل من المستأجر والمؤجر.

مزايا القرض الايجاري بالنسبة للمؤسسة المستأجرة	مزايا القرض الايجاري بالنسبة للمؤسسة المؤجرة
1- يقدم الائتمان الإيجاري تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات أي بنسبة 100% وهو ما لا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى. 2- التخلص من قيود الاقتراض لشراء الآلات والمعدات. 3- يعتبر نوع من التأمين ضد مخاطر التكنولوجية. 4-كما أنه يعفي المؤسسة من بعض الخطوات المحاسبية على مستوى المحاسبة العامة، إذ تصبح المؤسسة غير ملزمة بإعداد جدول الاهتلاك.	1- ضمان قوي ضد عجز المستأجرين عن السداد. 2- تجنب المخاطر التجارية. 3- تحقيق نسبة مردودية عالية. 4- عدم تحمل تبعات الهلاك والأضرار الناجمة عن الأصل المؤجر.

المصدر : عاشور كتوش، عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان: التمويل بالإئتمان الإيجاري، الاكتتاب في عقوده وتقييمه – دراسة حالة الجزائر– الشلف، ص ص : 16-17.

[1] عاشور كتوش، عبد الغني حرير مرجع سبق ذكره ص ص : 16-17.

✓ **العيوب:** ومن أهم عيوبه موضحة في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (1-2) : جدول يبين أهم عيوب القرض الايجاري.

عيوب القرض الايجاري
1-تكلفة القرض الاستئجاري تكون أعلى من تكلفة القروض المصرفية الأخرى. 2-لا يسمح القرض الايجاري للمؤسسة المستأجرة بإدخال أي تحسينات على الأصول المستأجرة لأن ملكيتها تعود للمؤجر. 3-إمكانية الوقوع في مشكل التقادم خاصة إذا كانت مدة العقد طويلة الأجل لأن المستأجر قد يستمر في تسديد دفعات الإيجار دون الاستفادة من هذه الأصول لأنها غير صالحة للاستخدام.

المصدر: مصطفى رشيدي شيخة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة لنشر، مصر، 1990، ص: 229.

الفرع الثالث : مساهمة القرض الايجاري الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد صدور الأمر رقم 96/09 أصبح بإمكان المؤسسات الجزائرية اللجوء إلى القرض الايجاري التمويلي للحصول على عتاد وتجهيزات جديدة بكل ارتياح حيث أن هذا النمط التمويلي يمكن أن يمثل بالنسبة لها بديلا للأنماط التمويلية الأخرى لانجاز برامج استثمارية مع الاحتفاظ بهيكل أموالها الدائمة، وعموما فإن القرض الايجاري كوسيلة تمويلية للمؤسسات الصغير والمتوسطة ويتوقف على مدى ملائمة خصائصها للحاجات التمويلية لتلك المؤسسات، مما يجعلها النمط التمويلي المفضل لها، وبالتالي يساهم بطريقة فعالة في تمويلها، تنميتها وتطويرها، كما يمكن أن يتكيف القرض الايجاري في الجزائر مع الوضعية المالية التي آلت إليها المؤسسات ويعطي فرص إضافية من شأنها أن تلبي الاحتياجات الاستثمارية وعلى هذا الأساس يمكن للقرض الايجاري أن يعطي ما يلي :

- ✓ فرصة للمؤسسات التي وصلت إلى سقف عالي من المديونية ولا تقدر أو لا تزيد لأسباب مختلفة زيادة أموالها الخاصة، أو تفضل الاحتفاظ بهذه الزيادة لعمليات تمويلية أخرى؛
- ✓ فرصة للمؤسسات التي لها عجز في الخزينة، من اكتساب أصل جديد و مواجهة احتياجات دورة الاستغلال بدون مساهمة مالية؛
- ✓ فرصة للمؤسسات التي ترى أن شروط القرض غير ملائمة من ناحية التكلفة، الضمانات والمدة...الخ، لإيجاد بديل تمويلي.

ومن هذا المنطلق يمكن أن يمتد القرض الايجار لكل القطاعات في الجزائر مثل البناء، الفلاحة، الخدمات، الصيد البحري، النقل، المواصلات، المهن الحرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحرف والصناعات التقليدية والمؤسسات المصغرة.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، القاهرة، 1990، ص : 229.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية– الدراسات السابقة للموضوع–

سنحاول في ما يلي أن نقوم بعملية عرض، حيث نوجز فيها أهم الدراسات، والأبحاث التي لها صلة بموضوع الدراسة، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين فخصص المطلب الأول لدراسات السابقة، أما المطلب الثاني فكان بعنوان المقارنة بين الدراسات السابقة، والدراسة الحالية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

سنستعرض في هذا المطلب الدارسات السابقة حيث خصصنا الفرع الأول لدراسات بالغة العربية، أما الفرع الثاني فقد خصص لدراسات سابقة خاصة بالغة الأجنبية.

الفرع الأول : الدراسات بالعربية

☑ **دراسة يوسف قريشي** 2005[1].

الدراسة متمثلة في أطروحة دكتوراه في علوم التسيير من جامعة الجزائر، تحت عنوان **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة ميدانية–.**

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما حاول إبراز السمات العامة المتعلقة بسياسات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واستعرض مختلف العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسات. وقد شملت عينة الدراسة على مفردات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولمعالجة الموضوع استخدام الباحث تحليل النسب والمكونة من ثلاث مؤشرات والتي حسب نظرها تحمل خصائص الهيكل المالي وهي معدل القروض الايجمالية، معدل القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، معدل القروض قصيرة الأجل، واستخدم أيضا أساليب التحليل الإحصائي كالتحليل الإحصائي الوصفي، واستبعاد المؤسسات التي تمثل بياناتها قيم متطرفة، التأكد من عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة، تحديد أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفسر سلوك المتغير التابع. فتوصلت الدراسة إلى قبول بعض الفروض البديلة للدراسة الحالية، حيث كشفت نتائج تحليل الانحدار عن وجود علاقة طردية بين المؤشر الأول من مؤشرات قياس المتغير التابع وكلا من المردودية. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل الاقتراض الطويل الأجل وكلا من حجم المؤسسة. كما أظهر المؤشر الثالث عن وجدت علاقة طردية بين معدل الاقتراض القصير الأجل وكلا من متغير مستوى الضمانات ونوعية قطاع الخدمات.

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

☑ **دراسة خديجة إفلولي 2011[1].**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير، من جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بعنوان **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية DPMEA والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ –بولاية بومرداس–.**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى يكون الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مما استعرضت الدراسة مفهوم الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها وأهميتها، كما حاولت التعرف على واقع و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وألقت الضوء على التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد شملت عينة الدراسة على مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية DPMEA التابعة لولاية بومرداس كما تطرقت إلى وكالة ANSEJ أيضا. ولمعالجة الموضوع استخدمت الباحثة التحليل الإحصاء كحساب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بومرداس، توزيعها عبر القطاعات. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محدودية مواردها المالية والاستقلالية الإدارية وكذا بساطة هيكلها التنظيمي، وأن رغم الاهتمام الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة ووالمتوسطة إلا أنه ما يزال يعاني من عدة صعوبات تعيق السير العادي لنشاط القطاع الصناعي والتي تمثل صعوبة في الحصول على القروض البنكية.

☑ **دراسة عبد الوهاب دادن 2010[2].**

الدراسة متمثلة في مقال علمي منشور في مجلة الباحث، العدد السابع، بجامعة ورقلة، والتي تندرج تحت عنوان **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض إسهامات النظرية المالية الحديثة في تفسير اختيارات التمويل وتطور هذه النظرية حول هياكل التمويل، كما استعرض الباحث المقاربات النظرية المتوقعة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثلة في الأسس النظرية الكلاسيكية حيث لا يمكن الحكم على السلوك التمويلي لمؤسسة ما اعتمادا على نظرية معينة، ذلك أن المؤسسة في ديناميكية مستمرة، إذ أنها تتطور بين مرحلة وأخرى من مراحل حياتها، لذلك فإن سلوكها التمويلي يختلف مع مستويات تطورها ونموها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية الاستناد إلى نظرية معينة في تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

☑ **دراسة محمد زيدان[3].**

الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، بجامعة الشلف– الجزائر، تحت عنوان **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.**

---

[1] خديجة إفلولي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية DPMEA والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ – بولاية بومرداس–، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

[2] عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقلة، العدد السابع، 2010.

[3] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الشلف، الجزائر، العدد السابع.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما استعرض الباحث الهياكل الجديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستعرض أيضا تجارب دول المغرب العربي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن النتائج المتوصل لها أنه رغم الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تحضي به من قبل الدولة، إلا أنها هناك جملة من الصعوبات التي مازالت تعترض هذه المؤسسات وتحد من الأهداف التي أنشأت من أجلها نذكر أهمها صعوبة في إيجاد مكان دائم ومناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار، وصعوبة في الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يواجه نقص في مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك.

☑ **دراسة زغيب مليكة 2005**[1].

الدراسة متمثلة في مقال علمي في مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، بعنوان **استخدام قرض الايجاري في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة**.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى استخدام القرض الايجاري كأداة تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث قامت هذه الدراسة باستعراض مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، خصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مفهوم التمويل عن طريق الاستئجار وأنواعه، مبررات اللجوء إلى التمويل بالاستئجار، ولمعالجة الموضوع استخدمت الباحثة التحليل الإحصائي من خلال مقارنة بين ملفين الملف الأول في حالة الشراء أما الثاني في حالة الاستئجار، فتوصلت الدراسة إلى أن القرض الايجاري يعد شكلا من أشكال التمويل وهو يقدم بذلك بديلا لعملية شراء الأصل، من أجل الحصول على خدماته أو حيازته، خاصة عند عدم توفر الأموال اللازمة لعملية الشراء، كما أن القرض الايجاري سيسمح بدون شك لهذه المؤسسات بتحديث وسائل الإنتاج واستخدام التكنولوجيات المناسبة لزيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تغطية احتياجاتها التمويلية المتزايدة والتقليل من العوائق التي تفرضها عليها الجهات الدائنة وبخاصة البنوك.

☑ **دراسة نغم حسين نعمة، ميثم ربيع هادي، رغد محمد نجم**[2].

الدراسة عبارة عن مقال علمي، في المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الثالث والعشرون، بالعراق، والتي تندرج تحت عنوان **الإيجار مصدر التمويل غير المستغل بالمستوى المطلوب في ريف عينة من الدول النامية**.

تهدف الدراسة إلى توضيح بأن القرض الايجاري مصدر تمويل غير مستغل بالمستوى المطلوب في الريف. حيث قامت الدراسة باستعراض كل من مفهوم الإيجارات، أنواعه وأهميته، كما استخدموا الباحثون عينة من المستخدمون لمثل هذا التمويل من أصحاب الريف لمعالجة موضوعهم في دراستهم التطبيقية، فتوصلت الدراسة إلى أن هناك أنواع مختلفة من الإيجارات كما تتمتع الإيجارات بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزه عن الإقراض والاقتراض، حيث يعد الايجار في أغلب الدول المتقدمة المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات في حين أنه مازال في مرحلة التمهيد في الدول النامية، كما توصلت الدراسة إلى أن الإيجار مهم جدا كأداة للتمويل الريفي بسبب تزايد مكانة الزراعة في الكثير من الدول.

---

[1] زغيب مليكه، **استخدام قرض الايجاري في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السابع، فيفري 2005.

[2] نغم حسين نعمة وآخرون، **الإيجار مصدر التمويل غير المستغل بالمستوى المطلوب في ريف عينة من الدول النامية**، العراق، العدد الثالث و العشرون.

الفرع الثاني: دراسات بالأجنبية

☑ **دراسة mahmoudou bacar 2002[1].**

تندرج هذه الدراسة تحت عنوان: **la source de financement des imvestissements de la PME**

مصدر تمويل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تجريبية على السنغال .

تهدف هذه الدراسة إلى وجود التقاط تدريجي للتمويل، ولمعالجة الموضوع قام الباحث باستخدام التحليل الوصفي لتجميع إحصائيات من 1992 إلى 1999 للاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية، فتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الذاتي غير مستعمل في المقام الأول، وأن اللجوء إلى الاقتراض أكثر أهمية من التمويل الذاتي في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية، كما أن اللجوء إلى رفع رأس المال شبه معدوم، ولاحظ الباحث أيضا أنه كلما كانت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكبر حجما كلما كان التمويل عن طريق الاقتراض أكبر.

☑ **دراسة didier van caillie[2].**

تندرج هذه الدراسة تحت عنوان: **étude longitudinale de la stucture financiere des PME**

دراسة الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة تسع قطاعات صناعية في بلجيكة.

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة هيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمعالجة هذا الموضوع قام الباحث بدراسة إحصائية لتسع قطاعات صناعية في بلجيكة خلال فترة 1988 إلى 1993، مما توصل الباحث إلى أن التمويل من خلال القرض في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد انخفض انخفاض كبير، كما تطور الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

☑ **دراسة M. salim bettache 2003**[3].

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، من جامعة الجزائر، تحت بعنوان: **le credit- bail en algerie cas d'arab leasing corporation (ALC), 2003.**

القرض الايجاري في الجزائر، دراسة الشركة العربية للقرض الايجاري، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير،2003.

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة تطبيقية عن القرض الايجاري في الجزائر مما قام الباحث بالتطلع إلى الجوانب القانونية للتأجير والمحاسبية والضريبية، ثم قام بدراسة الإطار التنظيمي للتأجير في الجزائر، وفي الأخير قام بدراسة حالة للقرض الايجاري حيث عرض لنا شركة التأجير العربية ثم قام بدراسة ملف لمثل هذا النوع من التمويل، فتوصل الباحث إلى أن القرض الايجاري وسيلة مكملة، ضرورية وجديدة لتمويل الاستثمار، وهي أكثر فائدة من القروض المصرفية التقليدية في العديد من النواحي، كما لا تزال هذه التقنية مجهولة للمستثمرين في الجزائر ويمارسها القليل من البنوك، إضافتا إلى أن شركات التأجير في الجزائر لا تزال تعاني من بعض القضايا التنظيمية بما في ذلك عدم وجود قانون يحدد طرق الإعلان عن عمليات القرض الايجاري.

[1] Mahmoudou bacar , **la source de financement des imvestissements de la PME**, une étude empirique sur donnés sénégalaises, afrique et développement, 27 , 2002, pages 84-115.
[2] Didier van caillie, **étude longitudinale de la stucture financiere des PME**, belges issues de neuf secturs industriels.
[3] M. salim bettache, **le credit- bail en algerie** cas d'arab leasing, corporation (ALC),2003.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد ما قمنا باستعراض بعض الدراسات السابقة سواء كانت بالغة العربية أو بالغة الأجنبية الخاصة بمجال دراستنا، نجد أنه هناك أوجه اختلاف وتشابه بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، مما تمثلت هذه الاختلافات وتشابه فيما يلي :

أولا : لقد اشتركت معظم الدراسات حول هدف واحد، وهو أن القرض الايجاري يعد مصدر تمويلي رئيسي لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو شكل من أشكال التمويل كما أنه بديل عن شراء أصل ما، ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الجانب التطبيقي، الذي يكشف لنا حقيقة استخدام مثل هذا النوع من التمويل رغم مميزاته العديدة، حيث نكتشف أن انتشاره وتوسعه لا يزال بطيء والتمويل به شبه معدوم لجهل الناس بمثل هذا النوع؛

ثانيا : أما بالنسبة لعينات الدراسة فقد وجدنا اختلاف كبير بين دراستنا والدراسات السابقة، فمختلف الدراسات الأخرى قامت بدراسة هذا الموضوع دراسة سطحية، فكانت تتمحور دراستهم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصيغ تمويلها، أما في دراستنا فقد قمنا بتجميع إحصائيات حول مقدار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض الايجاري ومقارنة هذه الإحصائيات بإحصائيات التمويل بالصيغ الأخرى التي يقدمها بنك البركة، وفي الأخير قمنا بتحليلها تحليل إحصائي وصفي لاستخراج النتائج حول هذا الموضوع.

فرغم كل هذه الدراسات التي قمنا بتجميعها إلا أنها صرحت بأن القرض الايجاري له دور فعال في تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنقوم باختباره في الفصل التطبيقي.

خلاصة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعريفها، دورها وأهميتها، وكذا التمويل وأنواعه، القرض الايجاري وأنواعه، بالإضافة إلى طرق التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمة القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن تلخيص أهم نقطة ونتيجة التي توصلنا لها من خلال هذا المبحث كما يلي :

- أن القرض الايجاري ظهر كتقنية تمويلية بشكل حديث في القرن العشرين كاستجابة لمتطلبات التمويل الجديد، حيث أصبح يساهم بدرجة كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والذي تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، عينتها، طريقة المعالجة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها،كما تطرقنا إلى أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل وأنواعه، وأيضا إلى مفهوم القرض الايجاري، سنحاول في هذا الفصل إلى خوض دراسة تطبيقية لمعرفة مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف التقرب إلى واقع البنوك الجزائرية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على منهج دراسة حالة مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة و المتمثلة في كل من المقابلة، الملاحظة و التحليل الإحصائي، إضافتا إلى تحديد مجتمع الدراسة و العينة، كما قمنا بتوضيح مصادر جمع المعلومات و تلخيصها ثم تحليل هذه المعلومات للوصول إلى نتائج الدراسة و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لطريقة و الأدوات المستخدمة لجمع المعطيات، في حين تناول المبحث الثاني نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

قبل الشروع في الدراسة الإحصائية المتعلقة بالتمويل بالقرض الايجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنوضح بعض الجوانب الخاصة بالدراسة والمتمثلة في طريقة جمع المعلومات الخاصة بعينة الدراسة وكذلك الأدوات المستخدمة وطرق إعدادها.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

يضم هذا المطلب ثلاثة فروع الأول يتناول منهجية الدراسة وتحديد متغيراتها. أما الفرع الثاني فتطرقنا فيه إلى مجتمع الدراسة والعينة. أما بخصوص الفرع الثالث لقد قمنا فيه بتوضيح مصادر جمع المعلومات وتلخيصها.

الفرع الأول : منهجية الدراسة وتحديد متغيراتها

تتألف هذه الدراسة من جانبين، حيث تتمثل في الجانب النظري والجانب التطبيقي، حيث خصص الجانب النظري لدراسة مجموعة من الأفكار والآراء العلمية التي هي على صلة وعلاقة بدور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لعرض المعلومات الخاصة بموضوع دراستنا كما استخدمنا أيضا المنهج التحليلي لتفسير وتحليل نتائج الدراسة التي سعت إلى إثبات مدى دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم كل ذلك من خلال جمع بعض البيانات، تحليلها ثم اختبار فرضيات الدراسة، حيث لاحظنا أن هذه الدراسة لم تقتصر على منهج واحد فقط بل قمنا بتوظيف العديد من المناهج.

متغيرات الدراسة :

من خلال إشكالية الدراسة والتي كانت تتمحور حول دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديد متغيرين للدراسة كما يلي :

- ✓ **المتغير التابع** : يتمثل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو متغير كمي، ولقياسه يتطلب معلومات ذات طبيعة إحصائية.
- ✓ **المتغير المستقل** : وهو القرض الايجاري. حيث يعتبر متغير نوعي يمكن الاستدلال به على إمكانية الاستفادة منه من خلال قياس دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة والعينة

لقد تم اختيار بنك البركة – وكالة بسكرة – كعينة للدراسة من المجال التمويلي، والتي تمثل أحد وكالات بنك البركة بالجزائر ويعود الاختيار لهذه الوكالة بسبب انعدام التمويل بالقرض الايجاري في الوكالات الأخرى، وقد شملت هذه الدراسة عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولتها هذه الوكالة بالقرض الايجاري ومقارنتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي مولتها الوكالة أيضا بمختلف القروض التي يقدمها بنك البركة لوكالة بسكرة، كما نقدم تاريخ بداية العمل بالقرض الايجاري لدى الوكالة :

بدأ العمل بالقرض الايجاري سنة 2007 في بنك البركة، أما في وكالة بسكرة التي نقوم بدراسة ميدانية حولها فكان العمل بمثل هذا النوع من التمويل في 2011/12/01 انطلاقا من التوصيات الصادرة عن بنك البركة بالجزائر، تبعا لقانون المالية الذي ينص على تقديم القرض الايجاري من قبل بنك البركة، حيث قام بنك الجزائر بإرسال مراسلة لبنك البركة يحثه فيها على[1]:

- ✓ تعريف القرض الايجاري؛
- ✓ المدة التي يمكن أن يستفيد منها مقترض القرض الايجاري؛
- ✓ الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من القرض الايجاري؛
- ✓ ذكر الضمانات التي يجب تقديمها للحصول على القرض الايجاري؛
- ✓ طريقة تقديم هذا القرض سواء (أقساط شهرية، ثلاثية أو سداسية...).

وفيما يلي ملخص بعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموزعة حسب أنواع التمويل المقدم من طرف الوكالة والخاضعة للتحليل.

جدول رقم (2–1) : مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة.

نوع التمويل المقدم من طرف بنك البركة – وكالة بسكرة –	القرض الايجاري غير منتهي بالتمليك	الإيجار المنتهي بالتمليك	المساومة	الاستصناع
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة	25	12	2	3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

[1] من الوثائق الداخلية والمقدمة من طرف بنك البركة لوكالة بسكرة.

الفرع الثالث : مصادر جمع المعلومات وتلخيصها

اعتمدنا في جمع البيانات الضرورية لهذه الدراسة على نوعين من البيانات سنوضحها فيما يلي:

- ✓ **البيانات الثانوية** : تتمثل هذه البيانات في الكتب، الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بالغة العربية والأجنبية، المقالات، التعليمات الرسمية والقوانين، وهذا بغية تغطية الجزء النظري من الدراسة الذي يعد جزء ضروريا لإجراء الدراسة الميدانية؛
- ✓ **البيانات الأولية** : باعتبار أن هذه الدراسة ميدانية، ومن أجل إثبات فرضياتها والوصول إلى نتائج وتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع المعطيات عن طريق استخدام أسلوب المقابلة، الملاحظة ثم التحليل الإحصائي للبيانات المقدمة خلال القترة (2011- 2013).

المطلب الثاني : الأساليب و الأدوات المستخدمة في الدراسة

كي نقوم بالإجابة على إشكاليات دراستنا واختبار فرضيتها قمنا باستخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الأدوات الإحصائية التحليلية، المقابلة والملاحظة وسنتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول : أسلوب المقابلة والملاحظة

تمت عملية معالجة موضوع الدراسة بالمقابلة والملاحظة وذلك من خلال تجميع المعلومات الضرورية على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونوع التمويل المقدم لهم، وكذلك من الوثائق المقدمة من قبل بنك البركة لوكالة بسكرة، حيث تم القيام بتحليل هذه البيانات، وفي الأخير من خلال الأسلوبين المستخدمين قمنا بتجميع وأخذ أهم عناصر قد تساعدنا على تحليل الدراسة وهذا للوصول إلى نتائج مهمة تفيدنا وتفيد كل من هو مهتم بهذا النوع من الدراسة.

الفرع الثاني : الأسلوب الإحصائي المستخدم

من أجل اختيار الأسلوب الأمثل والملائم لتحليل بيانات الدراسة فقد اعتمدنا على أسلوب المنهج الوصفي الإحصائي لإظهار وتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ولتوظيف البيانات والمعطيات التي قمنا بتجميعها من أجل اختبار فرضيات الدراسة، تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج الايجابية لها قمنا باستخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 لرسم الأشكال البيانية الخاصة بالجداول التي توضح لنا الكيفية والأساليب المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة إلى أي مدى يمكن أن يكون للقرض الايجاري دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرته على تحسين عمل مثل هذا النوع من المؤسسات، ولكي نتمكم من معالجة هذه الدراسة قمنا بجمع بيانات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونوع التمويل المقدم لها وتوضيحها في شكل جداول.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة التطبيقية

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل لها، مما قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فروع حيث تضمن الفرع الأول دراسة مضمون ملف القرض الايجاري، كيفية وفترة معالجته، أما الفرع الثاني فقد تناول الأساليب المستخدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواع الضمانات التي يشترطها، فيما ضم أخر فرع النتائج الإحصائية للأساليب المستخدمة من طرف بنك البركة – وكالة بسكرة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول : مضمون ملف القرض الايجاري، كيفية وفترة معالجته

من الضروري عند طلب قرض إيجاري أنه يتوجب على العميل أن يقدم عدة مستندات، مما سنتطرق لها في هذا الفرع، حيث قمنا بتقسيمه إلى جزئين، الجزء الأول يضم الأوراق المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجزء الثاني متعلق بأوراق الأنشطة الأخرى (الأعمال الحرة)، كما سنتطرق أيضا إلى كيفية معالجة ملف طلب القرض ومدة دراسته.

1- الملف الإداري المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في هذا الجزء الأول سنتطرق للأوراق المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، وتمثلت في عدة أنواع من الوثائق (أنظر للملحق رقم 01).

1-1 الوثائق القانونية :

وثيقة طلب تمويل بالقرض الايجاري، موقعة ومختومة من قبل الزبون، يحدد فيها المبلغ المطلوب ويعين نوع المشروع الذي سيتم تمويله (أنظر للملحق رقم 02)؛

- نسخة من بطاقة التعريف وبطاقة الإقامة لزبون؛
- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية للمقر المحلي لشركة أو ممارسة النشاط؛
- نسخة من السجل التجاري أو بطاقة الحرفي؛
- بطاقة التسجيل الضريبي؛
- شهادة وجود النشاط؛

- الوضعية القانونية للمؤسسة؛
- شهادة تقارير من مراقب الحسابات لنهاية السنة؛
- التأكد من شهادة الترخيص الصادرة من السلطة المختصة؛
- شهادة تسجيل في قائمة المجلس المعني.

2-1 الوثائق المالية :

- كشف الضرائب لمدة 3 أشهر؛
- كشف الحساب البنكي لـ 12 شهر ماضية؛
- قائمة الالتزامات البنكية؛
- وثيقة الدراسة التقنية والاقتصادية التي تبين الربحية المتوقع تحقيقها في مشروع القرض الايجاري (TCR) جدول حسابات النتائج والميزانيات؛
- الميزانيات الجبائية لثلاث سنوات نهائية؛
- الوضعية المحاسبية لسنة الحالية.

3-1 الوثائق التجارية :

- فاتورة أولية للعتاد المراد اقتناءه والمحرر باسم بنك البركة؛
- نسخة من تسجيل العتاد المتنقل إضافتا إلى نسخ من بطاقاتهم الرمادية؛
- تحديد خطوط نقل المسافرين؛
- نسخة من قرار ANDI؛
- اتفاقيات الحالية والمتوقعة أو تحديد عبء العمل؛
- الضمانات العقارية المتوقعة.

2- الوثائق المتعلقة بالأعمال الحرة :

- طلب تمويل بالقرض الايجاري، موقعة ومختومة من قبل الزبون. يحدد فيها المبلغ المطلوب ويعين نوع المشروع الذي سيتم تمويله؛ (أنظر للملحق رقم 02)؛
- الوثائق التجارية (أنظر للملحق رقم01)؛
- الوثائق المالية (أنظر للملحق رقم 01)؛

إضافتا إلى الوثائق المذكورة مسبقا، يجب أيضا تقديم الوثائق المتعلقة بالمشروع المراد تمويله ومختلف الشهادات المتحصل عليها الزبون والمتعلقة بالمهنة.

3- كيفية معالجة الملف

تتم معالجة الملفات للقرض الايجاري على مستويين :

3-1 : على مستوى بنك البركة لوكالة بسكرة

حيث تقوم بما يلي :

عندما يختار أي زبون آلة التي يريد شراءها بصيغة القرض الايجاري، يجب علية أولا أن يقدم الملف المطلوب والمكون من الوثائق التي تم الإشارة إليها في الفرع الأول للمطلب الأول مما تقوم الوكالة بما يلي :

- مراجعة صحة ومصداقية الوثائق المكونة للملف؛
- حفظ الملف و وضع رقم تسلسلي له؛
- يتابع المشرف على الملف كل الحاجات الخاصة بالصيانة؛
- إعطاء وثيقة استلام الملف المودع؛
- طلب الميزانيات و جدول حسابات النتائج للمؤسسة لمدة 3 سنوات الأخيرة.

مما تسمى هذه العملية التي يقوم بها بنك البركة لوكالة بسكرة بدراسة القبلية للملف.

كما هناك دراسة مستقبلية (بعدية) للملف، حيث تتمثل في دراسة إمكانية طالب القرض على تسديد التمويل والمدة التي يعتمدها لتسديد هذا التمويل المقدم.

وبعد كل هذه الدراسة للملف يقوم البنك بزيارة الميدانية للمكان ومراجعة مصداقية المعلومات المعطاة في الوثائق المقدمة من قبل طالب القرض وفي الأخير تقوم الوكالة بإطراء الرأي النهائي حول هذا الملف.

3-2 : على مستوى الوكالة العامة

حيث تتم فيها المعالجة للملف كما يلي :

بعدما يقوم بنك البركة لوكالة بسكرة بإبداء الرأي حول الملف والتأكد من جميع القوائم المالية والضمانات يرسل هذا الملف للجنة الوكالة العامة حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة مراجعة الوثائق المقدمة من طرف بنك البركة ودراسة ملف القرض من جديد لإصدار الحكم والقرار المناسب حول هذا الطلب الذي على أساسه يتضمن الرفض أو القبول، تقوم الوكالة بوضع تأشيرة السماح أو القبول بالتمويل لهذا المشروع، ترسل الوكالة العامة القرار النهائي لبنك البركة الذي يجب علينا العمل به وتنفيذه.

4- فترة دراسة القرض الايجاري :

تكون فترة معالجة ملف القرض الايجاري لطلب التمويل على كل مستوى كما يلي :

4-1 : على مستوى بنك البركة لوكالة بسكرة : تكون لمدة 15 يوم حيث لا تتجاوز أسبوعين، في الأسبوع الأول نقوم بدراسة قبلية و مستقبلية للملف من حيث القوائم المالية و إمكانية تسديد التمويل فيما بعد، أما في الأسبوع الثاني نقوم بدراسة ميدانية لمكان طالب القرض.

4-2 على مستوى الوكالة العامة : تكون لمدة 15 يوم أيضا مما تقوم بدراسة الملف من جديد لاتخاذ القرار النهائي المتضمن الرفض أو القبول لتمويل المشروع.

الفرع الثاني : الأساليب المستخدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواع الضمانات التي يشترطها

بعد ما تطرقنا إلى مضمون الملف للحصول على التمويل وكيفية معالجته، والمدة التي يستغرقها في المعالجة، سنتناول فيما يلي تمويلات بنك البركة –وكالة بسكرة– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فمن الطبيعي أن جميع البنوك توجه مواردها إلى الأشخاص والمؤسسات في شكل قروض، مما يعرض لنا بنك البركة – وكالة بسكرة– عدة أنواع من القروض، كما أن هذه القروض ليست موجهة فقط لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما أيضا لتمويل المؤسسات الكبيرة، حيث تنقسم القروض التي يقدمها بنك البركة حسب طبيعتها إلى قروض استغلال وقروض استثمار، والتي سنتطرق لها في هذا الفرع، إضافتا إلى أنواع الضمانات التي يشترطها بنك البركة.

1- القرض الايجاري

وهو صيغة تمويلية تجمع بين البيع والإيجار، ترتبط بالكراء لمساعدة المشروعات على تأدية وظيفتها سواء كانت إنتاجية أو خدمية ... من خلال تمليكها بعقود التأجير العادية أو المنتهية بالتمليك، وهذا النوع من التمويل بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات المقاولات والحرفين الذين يفتقدون للموارد المالية اللازمة، وتتمثل مراحل سير القرض الايجاري فيما يلي[1]:

- شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة؛
- تأجير الأصل للمستخدم؛
- انتهاء التمويل بالقرض الايجاري، وعند انتهاء مدة العقد نجد أن المؤسسة المستأجرة أمام ثلاث خيارات وهي :

✓ شراء الأصل؛
✓ جديد العقد الايجاري؛
✓ إرجاع الأصل للمؤسسة.

2- المرابحة (البيوع)

وهو أحد قروض الاستغلال حيث نقوم بعملية البيع برأس المال وربح معلوم، مما يجب أن يكون الثمن معلوما للمشتري مع اشتراط ربح معين محدد المقدار، مما لا تصح المرابحة مع جهالة مقدار الربح، أي يشترط ذكر سعر البيع والشراء، وهي كأحد أنواع البيوع التجارية، كما تتمثل خطوات التمويل بالمرابحة فيما يلي[2]:

- طلب العميل؛
- دراسة و تحليل طلب العميل و فحص المستندات المقدمة؛
- الاستعلام عن العميل؛
- حساب تكاليف العملية و أرباحها و أقساطها؛

[1] من الوثائق المقدمة من بنك البركة – وكالة بسكرة–.
[2] من الوثائق المقدمة من بنك البركة.

- قبول عملية الرابحة من البنك و العميل؛
- تنفيذ عملية المرابحة؛
- المتابعة و التقويم.

3- المضاربة

هو اتفاق بين طرفين يبذل أحداهما فيه المال والآخر جهد للعمل بهذا المال على أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان، وفي حالة ما إذا لم تربح الشراكة يضيع جهد المضارب، ويخسر صاحب المال ماله، حيث يكون المتضرر الأكبر هو صاحب المال وحده ولا يتحمل المضارب شيء، وتتمثل خطوات التمويل كما يلي[1]:

- طلب التمويل؛
- البحث والدراسة؛
- اتخاذ القرار؛
- تنفيذ القرار؛
- متابعة وتقويم عملية المضاربة؛
- قياس النتائج وتوزيع العوائد.

4- المشاركة

تعد المشاركة من أساليب التمويل القديمة ولكنها مستحدثة مصرفيا، يقوم بنك البركة بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل منه، مع مشاركة البنك في النتائج المحتملة، سواء كانت ربحا أو خسارة وتعد هذه المشاركة في ضوء قواعد وأسس متفق عليها البنك وطالب التمويل قبل بدء التعامل، وتتمثل إجراءات عملية التمويل بالمشاركة فيما يلي :

- طلب التمويل بالمشاركة؛
- إعداد الدراسات المبدئية لجدوى المشاركة المطروحة؛
- الاتفاق على الأسلوب المناسب للتمويل بالمشاركة؛
- استكمال البيانات والمستندات والوثائق؛
- تحليل حالة العميل؛
- اتخاذ القرار بالتمويل؛
- تحديد إدارة مشروع المشاركة؛
- توقيع عقد المشاركة،
- تنفيذ عملية المشاركة؛
- ضمانات عملية المشاركة؛

[1] من الوثائق المقدمة من بنك البركة.

- توزيع عوائد المشاركة؛
- متابعة وتقويم المشاركة؛
- تصفية عملية المشاركة.

5- المساومة

وهي عملية تمويل معاكسة لتمويل بالمرابحة، حيث يقوم بنك البركة بعملية الشراء والبيع برأس المال مع عدم إلزامية ذكر الربح، أي تصح المساومة مع جهالة مقدار الربح.

6- السلم

هي عملية بيع موصوفة في الذمة، أي بذكر نوع وكمية المنتوج، بثمن مقبوض في مجلس التعاقد. أي بيع مسبوق الدفع.

7- الاستصناع

وهي عملية تمويل يقوم بها بنك البركة، بحيث يقوم المشتري بطلب من البائع بصناعة سلعة موصوفة والحصول عليها عند أجل التسليم، وذلك مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وتكون أيضا في حالة البناء.

أنواع الضمانات :

في هذا الجزء سنتطرق إلى أنواع الضمانات التي يشترطها بنك البركة – وكالة بسكرة – على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما تختلف هذه الضمانات باختلاف نوعية القرض ومدته، وباختلاف نشاط المؤسسة.

أولا : الضمانات الحقيقية

الضمانات الحقيقية هي ضمانات ملموسة وموجودة، تضم عدة أشكال من الضمانات تتمثل في رهن العقارات، كما يمكن للعميل طالب القرض أن يرهن مؤسسته كضمان ليتمكن من الحصول على هذا التمويل من طرف البنك، وتتمثل أيضا في رهن العتاد وهنا يقوم العميل برهن الآلات والمعدات التي يمتلكها للحصول على القرض من البنك، لكن بشرط عدم التغير في قيمة العتاد، كما لا يمكن للعميل أن يبيع هذه المعدات والآلات إلا عند سداد القرض، وفي هذا النوع من الضمانات التي يشترطها بنك البركة له القدرة والحق في بيعها عند عدم قدرة العميل على تسديد القرض.

ثانيا : الضمانات الشخصية

في هذا النوع من الضمانات يتدخل طرف ثالث بين بنك البركة – وكالة بسكرة – والمؤسسة، هذا الطرف الثالث يعتبر كضامن وكافل على طالب القرض أي العميل، كما يشترط في هذا الكافل أن يكون شخص معروف وذو سمعة جيدة، حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ استحقاق القرض، كما يكن قبول الضمان الاحتياطي أيضا ككفيل على العميل.

الفرع الثالث: نتائج إحصائية للأساليب المستخدمة من طرف بنك البركة – وكالة بسكرة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد إدخال المعطيات والبيانات التي قمنا بتجميعها من بنك البركة وكالة بسكرة عن طريق المقابلة إلى برنامج excel 2007 استخرجنا مجموعة من النتائج متمثلة في جداول وأشكال بيانية توضح لنا بطريقة أكثر دقة كما تسهل لنا عملية القراءة والتحليل وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

1- مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقرض الايجاري

في هذا الجزء سنتطرق إلى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولت من قبل بنك البركة – وكالة بسكرة – بمختلف القروض الايجارية أي المنتهية بالتملك وغير منتهية بالتمليك والمقصود المستردة إلى الوكالة عند انتهاء العقد.

1-1 مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقرض الايجاري غير منتهي بالتمليك

فيمايلي جدول يبين لنا قيمة القرض الايجاري غير منتهي بالتمليك التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما يوضح لنا الشكل البياني تمثيل لعدد المؤسسات الممولة.

جدول رقم (2-2): يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالقرض الايجاري غير منتهي بالتمليك خلال عام 2011-2012-2013 :

السنوات	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	3	7	15
قيمة القرض (دج)	3600000	22400000	65700000

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات المحصل عليها من بنك البركة – وكالة بسكرة-

الشكل رقم (2-1) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة بالقرض الايجاري غير منتهي بالتمليك.

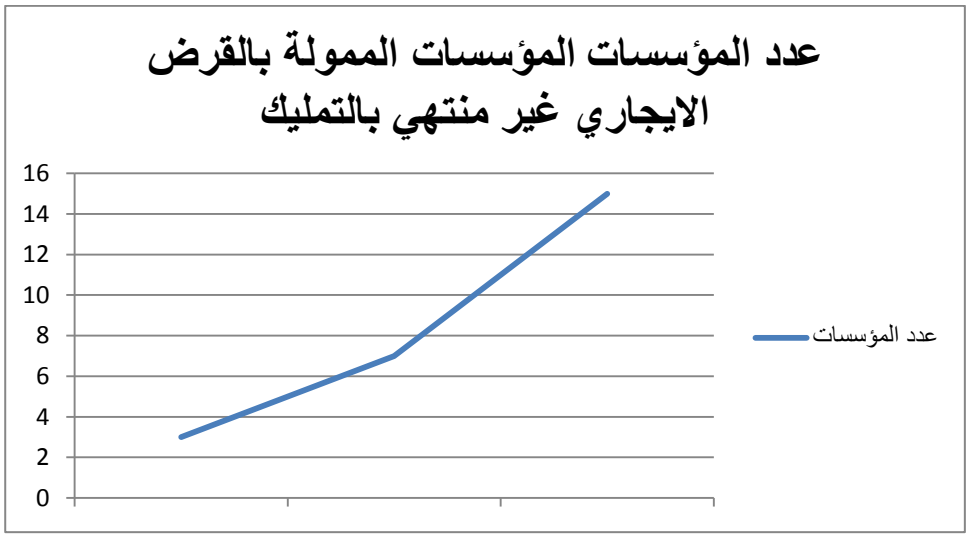

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 اعتمادا على الجدول رقم (2-2).

من الجدول أعلاه يتبين لنا تقسيمات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الايجارية غير منتهية بالتمليك لكل سنة على حدا حيث كانت الزيادة لكل سنة أكثر من الضعف بالنسبة للسنة الماضية وكذلك يعرض لنا الجدول القيمة الايجمالية للقرض لكل سنة، كما أن الشكل الذي في الأعلى يقدم لنا التمثيل البياني لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض الايجاري غير منتهي بالتمليك فقط بالاعتماد على الجدول رقم (2-2).

2-1 مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالايجار المنتهي بالتمليك

كما سنستعرض في هذا العنصر أيضا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض الايجاري المنتهي بالتمليك، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل البياني لنا.

جدول رقم (2-3) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالايجار المنتهي بالتمليك خلال عام 2011-2012-2013:

السنوات	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	3	4	5
قيمة القرض (دج)	1860000	2000000	4900000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات المحصل عليها من بنك البركة – وكالة بسكرة-.

الشكل رقم (2-2) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة بالإيجار المنتهي بتمليك.

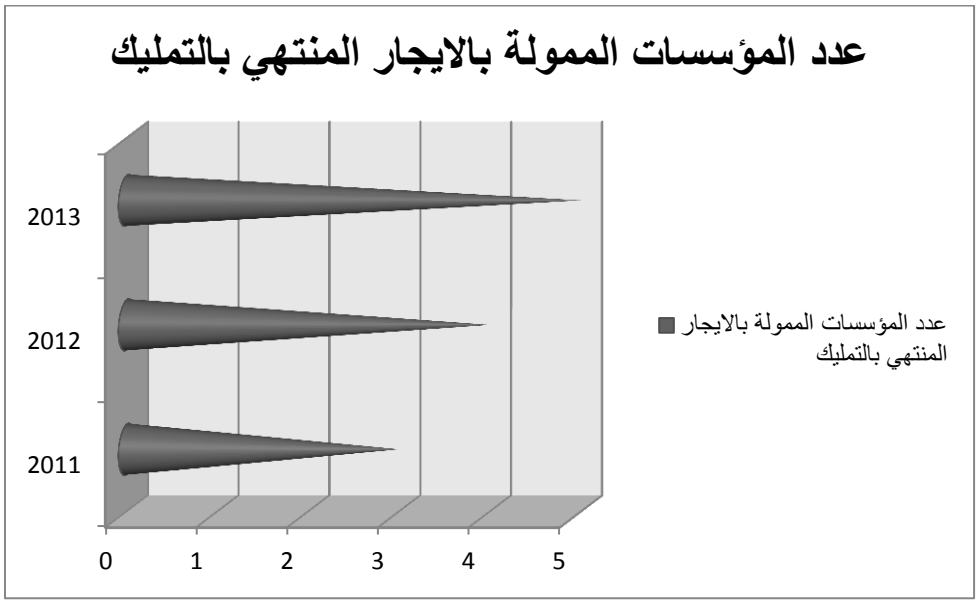

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامجExcel2007 اعتمادا على الجدول رقم (2-3).

الجدول الموضح في الأعلى يبين لنا تقسيمات القروض الايجارية المنتهية بالتمليك لكل سنة على حدا حيث كانت الزيادة ضعيفة جدا كما يبين لنا أيضا قيمة القرض لكل سنة، أما التمثيل البياني يسهل علينا القراءة والاستنتاج لمقدار التمويل بمثل هذا النوع من التمويل.

بعد ما تطرقنا إل تقديم نتائج ومقدار التمويل بالقرض الايجاري سنستعرض في هذا العنصر أيضا مقدار التمويل بالأنواع الأخرى من القروض.

2- مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض التي قدمتها الوكالة

في هذا الجزء سنتطرق إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولت من قبل بنك البركة – وكالة بسكرة – بمختلف القروض الأخرى.

2-1 مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساومة

كما سنتناول في هذا العنصر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالمساومة، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل البياني لنا .

جدول رقم (2-4) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالمساومة خلال عام 2011-2012-2013:

السنوات	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	2	0
قيمة القرض (دج)	0	1600000	0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات المحصل عليها من بنك البركة – وكالة بسكرة-.

الشكل رقم (2-3) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالمساومة.

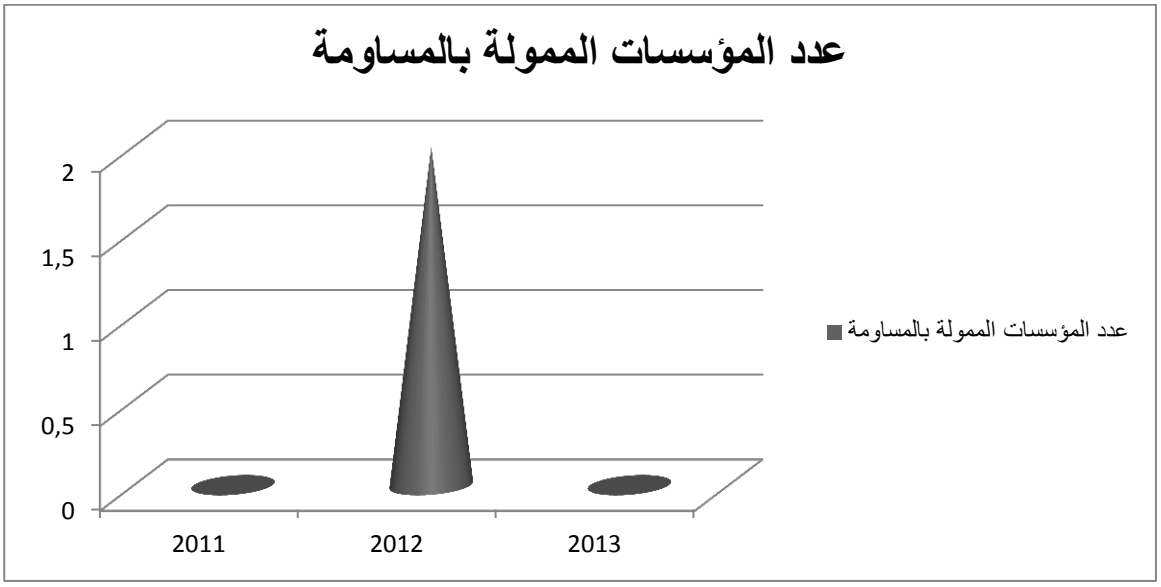

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel2007 اعتمادا على الجدول رقم (2-4).

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح لنا تقسيمات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالمساومة لكل سنة، حيث كانت الزيادة ضعيفة جدا ثم انعدمت تماما، كما يسهل علينا الشكل البياني القراءة والاستنتاج.

2-2 مساهمة بنك البركة – وكالة بسكرة – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستصناع

حيث نقوم من خلال الجدول و الشكل البياني بعرض عدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالاستصناع.

جدول رقم (2-5) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالاستصناع خلال عام 2011-2012-2013:

السنوات	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	0	3
قيمة القرض (دج)	0	0	4860000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات المحصل عليها من بنك البركة – وكالة بسكرة-.

الشكل رقم (2-4) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالاستصناع.

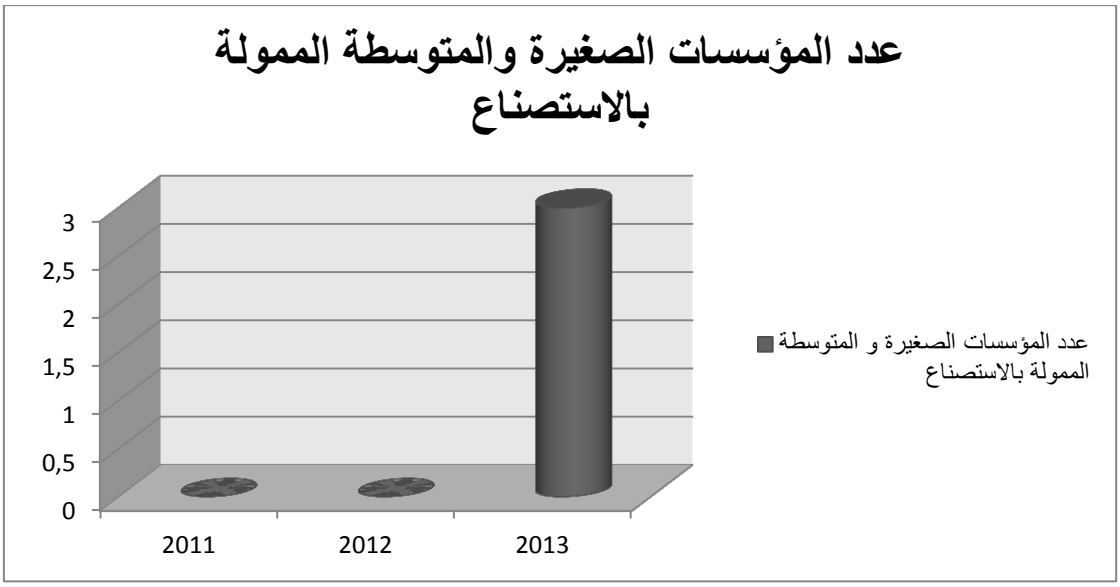

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel2007 اعتمادا على الجدول رقم (2-5).

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح لنا تقسيمات لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالاستصناع كل سنة على حدا .

3- النسب المؤوية لمجموع المؤسسات الممولة بمختلف أنواع التمويلات التي تقدمها الوكالة

في هذا الجزء سنتطرق إلى النسب المؤوية لتمويل بمختلف أنواع القروض التي يقدمها بنك البركة الجزائري لوكالة بسكرة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (2–6) : النسبة المؤوية لأنواع التمويلات قدمتها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع التمويلات	عدد المؤسسات	النسبة المؤوية %
القرض الايجاري غير منتهي بالتمليك	25	60
القرض الايجاري المنتهي بالتمليك	12	29
التمويل بالمساومة	2	4
التمويل بالاستصناع	3	7
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الجداول رقم 2-3-4-5.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى النسب المؤوية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بمختلف أنواع القروض التي يقدمها بنك البركة وكالة بسكرة، وذلك لحساب مدى مساهمة كل نوع من القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(2–5) : يوضح لنا النسب المؤوية لأنواع التمويلات المقدمة من طرف الوكالة.

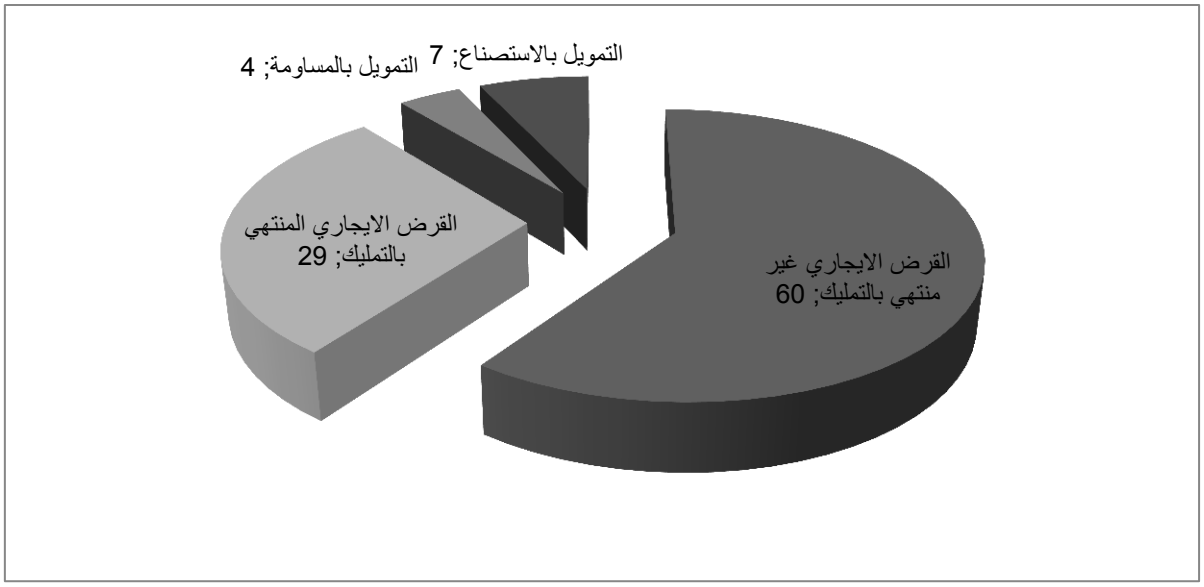

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel2007 اعتمادا على الجدول رقم (2–6).

بالاعتماد على برنامج Excel تمكنا من إيجاد النسب المؤوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بمختلف أنواع القروض التي تقدمها هذه الوكالة وتمثيله في شكل بياني مما نلاحظ من خلال الشكل أن تقديم وتمويل بالقرض الايجاري الغير منتهي بالتمليك أكثر من التمويل بالأنواع الأخرى مما نستنتج أنه النوع المرجح والذي تتجه له المؤسسات بكثرة عن غيره من التمويلات بسبب المميزات التي يتمتع بها، كما نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن التمويل بالمساومة يكاد ينعدم تماما أما التمويل بالاستصناع فكان بمقدار محدود.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

بما أننا توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج، سيتم في هذا المطلب تحليلها ومناقشتها، لتوصل في الأخير إلى النتائج النهائية حول الدراسة.

الفرع الأول : تحليل ومناقشة نتائج تمويل بالقرض الايجاري

في هذا الفرع سنقوم بتحليل ومناقشة الجداول والأشكال البيانية الخاصة بتمويل بالقرض الايجاري غير منتهي بتمليك والمنتهي بالتمليك.

- في قراءة أولية للجدول رقم (2-2) يتبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض الايجاري من قبل بنك البركة – وكالة بسكرة – في ارتفاع مستمر فبعد أن كانت 3 مؤسسات خلال عام 2011، أصبحت 7 مؤسسات في عام 2012، إلى أن وصلت خلال عام 2013 إلى 15 مؤسسة ممولة بالقرض الايجاري، مما تعتبر هذه الزيادة جيدة بالنسبة لوكالة جديدة بدأت العمل حديثا في عام2011، حيث نلاحظ بأن الزيادة كانت أكثر من الضعف بالنسبة لكل سنة، كما يتبين لنا أيضا أن البنك قدم مبالغ ضخمة بمثل هذا النوع من التمويل في كل سنة مقارنة بالسنة السابقة وهذا نظرا لكون البنك أقدم على تمويل مؤسسات أكثر عددا من سنة الماضية، أي أن هذا النوع من التمويل متجه إليه بمقدار كبير عن غيره من التمويلات.

- أما من الشكل البياني رقم (2-1) يتبين لنا بطريقة أوضح كيفية تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من بنك البركة – وكالة بسكرة- بالقرض الايجاري خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال هذا الشكل أن معدل استخدام القرض الايجاري متغير من سنة لأخرى، حيث أن تطور معدل استخدام القرض الايجاري عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر، وعليه يمكن استنتاج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ عموما وباستمرار إلى تمويل استثماراتها واحتياجاتها بتقنية القرض الايجاري، و هذا راجع للنجاح الذي تحققه المؤسسات الممولة بهذا النوع من التمويل و العديد من الدراسات في هذا المجال أثبتت ذلك، كما اعتبرت هذه التقنية نمط تمويلي أساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنحها حلولا ملائمة لوضعياتها وطبيعة استثماراتها كالتمويل بالقرض الايجاري العقاري، قرض ايجاري للمنقولات، تمويل معدات و بنايات موجهة للاقتصاد، إضافتا للمزايا والفرص التي تتيحها هذه التقنية التمويلية.

- يبين لنا الجدول رقم (2-3) أن عدد التمويلات بالإيجار المنتهي بتمليك في ارتفاع مستمر لكن بشكل بطيء، حيث قدم البنك خلال عام 2011، ثلاث تمويلات، في حين قدم أربع تمويلات في 2012 حيث قدرة الزيادة بتمويل بمثل هذا القرض تمويلا واحدا فقط، أما خلال عام 2013 فقد قدم البنك خمس تمويلات.

- أيضا يتضح في الشكل رقم (2-2) الذي ذكر في المطلب السابق عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولها بنك البركة – وكالة بسكرة – بالإيجار المنتهي بالتمليك على مدى ثلاث سنوات، حيث يوضح كم مول البنك من مؤسسة في كل سنة على حداء، لكن رغم التمويل البسيط التي قامت به الوكالة إلا أنها تعتبر جيدة بالنسبة لوكالة حديثة النشأة.

مما نستنتج أيضا أن التمويل بالقرض الايجاري المنتهي بالتمليك يساهم بمقدار معين وبشكل فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسبب في ذلك أن هذه التقنية تعد من أحدث الطرق التمويلية وذلك نتيجة لتكيف المحيط الاقتصادي والقانوني لها.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج تمويل بالقروض الأخرى التي قدمتها الوكالة

أما من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى تحليل ومناقشة الجداول والأشكال البيانية الخاصة بتمويلات الأخرى التي تقدمها الوكالة.

- تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (2-4) أن البنك لم يقدم أي تمويل بالمساومة خلال عام 2011، في حين قدم في عام 2012 تمويلين فقط وأظهر لنا كذلك مقدار القرض المقدم ، أما بالنسبة لعام 2013 فلم تستفد أي مؤسسة من هذا التمويل مجددا، حيث يتبين لنا أن هذا النوع من التمويل ضئيلا جدا مما لا تتجه إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ومن الشكل رقم (2-3) يتبين لنا بطريقة أوضح كيفية تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من بنك البركة – وكالة بسكرة- بالمساومة خلال 2011-2012-2013، مما يتبين لنا أن البنك لا يرجح مثل هذا النوع من التمويل.

حيث نستنتج من خلال تحليلنا للجدول والشكل البياني أن هذا النوع من القروض لا يخدم مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لقلة نجاحه في تمويل هذه المؤسسات بسبب قلة مزاياه مقارنتا بالقرض الايجاري و ضعف مقدرته في المساهم بشكل فعال لتمول هذا النوع من المؤسسات ، كما أنه ليس بمقدرته تقديم حلول ملائمة لطبيعة استثمارات المؤسسة كالقرض الايجاري، حيث تبتعد عليه المؤسسات قدر المستطاع.

- كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن بنك البركة – وكالة بسكرة – لم يقدم أي التمويلات بالاستصناع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2011 و 2012، في حين قدم ثلاث تمويلات خلال 2013، أي نستنتج أيضا أن هذا النوع من التمويل غير مرجع بدرجة كبيرة للمساهمة في توفير وتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ومن الشكل رقم (2-4) يتبين لنا أيضا بطريقة أوضح كيفية تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من بنك البركة – وكالة بسكرة- بالاستصناع خلال 2011-2012-2013، ، فمن خلال مدى الدراسة المبينة في الشكل

السابق نستنتج أنا هناك مرحلتين، تتمثلا أنه في خلال سنتي 2011 و 2012 لم يمول بنك البركة – وكالة بسكرة – أي مؤسسة بمثل هذا النوع من القروض، أما خلال 2013 كانت التمويل بالنسبة ضئيلة جدا قدرة بثلاث قروض فقط.

كما نستنتج أيضا من خلال تحليلنا للجدول والشكل البياني أن هذا النوع من القروض لم تمول به أي مؤسسة عندما بدأت الوكالة بالعمل لكن خلال 2013 تم التمويل به كما أن المبلغ الذي قدمه البنك كان كبير، حيث نستخلص أن هذا النوع من القروض لا يستخدم بكثرة لأنه لا يخدم مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بل يخدم مصلحة من يريد البناء عقار كما أنه يفتقر لمزايا القرض الايجاري وليس بمقدرته تقديم حلول ملائمة لطبيعة استثمارات المؤسسة كالقرض الايجاري، حيث تبتعد عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تريد تمويل لاحتياجاتها الاستثمارية.

الفرع الثالث : النتائج المتوصل لها

بعد دراستنا هذه للتمويل بالقرض الايجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب النظري، إضافتا إلى الجانب التطبيقي في بنك البركة – وكالة بسكرة – معتمدين في ذلك على الأدوات المنهجية، حيث تمثلت في الملاحظة، المقابلة والتحليل الإحصائي فتوصلنا في الأخير إلى النتائج التالية :

- ✓ يعد القرض الايجاري من أحد الصيغ التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل العديد من العوائق التي تفرضها الصيغ التمويلية الأخرى؛
- ✓ ما يزال القرض الايجاري في مرحلته الأولية في الدول العربية، على عكس ما هو فيه في الدول الأجنبية (المتقدمة)؛
- ✓ تضم وكالة بسكرة أنواع مختلفة من القرض الايجاري، كالإيجار المنتهي بالتمليك الذي يتمتع بالعديد من السمات حيث تميزه عن التمويلات الأخرى؛
- ✓ الوكالة لا تمول و لا تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون في بداية مشوارها المهني، مما أصبح ذلك عائقا كبيرا أمام كل مستثمر جديد في هذا مجال، كما ينتج عن هذه العملية نقصان وتراجع الازدهار والتطور الاقتصادي للوطن؛
- ✓ اشتراط بنك البركة لوكالة بسكرة ضمانات حقيقية وشخصية، حيث يعتبر هذا إجحافا في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعائقا كبيرا أمام كل المبادرات لأن هذه الضمانات عادتا لا تكون متوفرة لدى جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إن المساهمة الإجمالية لبنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية ضعيفة جدا بل تكاد تنعدم، لكن في أخر سنة عرفت النسبة ارتفاع ضئيل، وذلك بسبب انعدام الدراية والوعي التام بمثل هذا النوع من التمويل في الجزائر؛
- ✓ كما يعد القرض الايجاري قرض ليس سهل المنال بل يقدم فقط للمؤسسات السليمة التي تتمتع بمردودية جيدة وتدفقات نقدية كافية لتسديد الأقساط الايجارية؛
- ✓ إن المساهمات التمويلية الأخرى التي تقدمها سواء الوكالة أو البنوك الأخرى تعد ضعيفة للقيام بتمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

يعرض بنك البركة – وكالة بسكرة – صيغ تمويلية عديدة موجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها؛

- ✓ إن معظم إسهامات بنك البركة – وكالة بسكرة – كانت باستخدام القرض الايجار سواء منتهي بتمليك أو غير منتهي بالتمليك؛
- ✓ إن بنك البركة – وكالة بسكرة – يقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعاءا غنيا من الصيغ التمويلية المتعددة والتي تلبي احتياجات تمويلية متنوعة ومختلفة؛
- ✓ تمتع القرض الايجاري بإمكانية التمويل الكامل للاستثمار.

خلاصة الفصل:

انطلاقا من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، اعتمدنا فيها على دراسة الطريقة والأدوات مما تمكنا من خلالها التوصل لجمع المعلومات وتلخيصها، الأساليب المستخدمة في الدراسة. وبعدها قمنا بعرض نتائج الدراسة، تحليلها ومناقشتها، مما تعرفنا من خلال النتائج التي تطولنا لها على كيفية طلب القرض من طرف بنك البركة – وكالة بسكرة – ومضمون الملف للحصول على مثل التمويل بالقرض الايجاري وكيفية معالجة هذا الملف، لنصل في الأخير لتمويلات الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمعرفة الدور الذي تلعبه وتقوم به هذه الوكالة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تمويلات، وكان الهدف منه تطبيق ما توصلنا له في الجانب النظري واختبار مدى تطبقه على الواقع العملي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج دراستنا والدراسات السابقة.

الخاتمة العامة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، فتوصلنا بعد التحليل الدراسة التي قمنا بها في الفصلين النظري والتطبيقي لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول، مما أظهرت لنا هذه التعاريف أنه لا يزال هناك غموض حول تعريف واضح لهذا النوع من المؤسسات.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم ملامح الاقتصاديات الحديثة التي تراهن عليها في تحقيق التنمية، وذلك نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و وسيلة إيجابية لتوفير مناصب الشغل، المحافظة على استمرار المنافسة والمساهمة في زيادة الناتج المحلي.

وبالرغم من تعدد العوائق والعقبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات يبقى أكبر وأصعب مشكل تواجهه هو مشكل الحصول على تمويل الملائم لضمان الاستمرارية والتوسع في النشاط.

ونظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث ضعف قدرتها التمويلية الداخلية وصعوبة الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة البنوك والأسواق المالية بسبب عدم توفرها على ضمانات اللازمة وضعف جوانبها الإدارية وقلة خبرة مسيرتها، فهي تجد نفسها مجبرة على البحث عن التمويل المناسب لها من بين التمويلات المتخصصة وصيغ التمويل الإسلامية التي تتلاءم أكثر مع تطبيقها وخصائصها وقد اخترنا في دراستنا تقنية القرض الايجاري كوسيلة تمويلية حديثة والدور الذي باستطاعتها أن تلعبه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أن القرض الايجاري عبارة عن عقد تأجير أصول مع إمكانية نقل الملكية إلى المستأجر نهاية مدة العقد وبعد دفع قيمة مالية متفق عليها مسبقا، كما ينطوي هذا النوع من التمويل على خصائص ومميزات عدة تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقبل عليه وتجعله وسيلة تمويلية مفضلة لديها.

لقد اعتمدنا في تحليلنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الإحصاءات والبيانات التي تحصلنا عليها من بنك البركة المتواجد على مستوى ولاية بسكرة، وقد ساعدتنا هذه الإحصاءات على استخلاص النتائج التالية :

نتائج البحث:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة والدور الفعال التي تؤديه لزيادة ونمو الاقتصاد؛
2- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم كل مميزاتها وخصائصها إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة كتحدي السوق لوحدها والرعاية التامة بمختلف مراحل تطورها؛
3- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة صعوبات لكن من أهم مشاكلها التمويل، مما لا تقوم مختلف البنوك بتمويل هذه المؤسسات بسبب قلة الضمانات لديها؛

4- إن الإصرار الدائم للجزائر على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تبحث عن تمويل مناسب لها، وأهم تمويل رجحته لمثل هذا الغرض هو القرض الايجاري، إلا أن تطبيقه في الواقع العملي ما زال لم يتم بسرعة المطلوبة، أي بطيء جدا؛

5- بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة فإن القرض الايجاري ما زال تقنية غير معروفة، وقليلة الاستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل، رغم ما يضم من خصائص ومميزات عن غيره، وذلك بسبب عدم معرفة معظم المتعاملين والأفراد، وقلة المؤسسات المالية التي تقدم مثل هذا النوع من التمويل؛

6- عدم تطبيق هذه الوسيلة التمويلية بكل خصائصها الوظيفية لاعتبارها نمطا جديدا في الجزائر، كما أن المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم مثل هذا النوع من التمويل في مراحلها الأولى؛

7- لا يمكن اعتبار القرض الايجاري منفذ أمان أكيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه حالة مالية متدهورة لأن هذه التقنية التمويلية لا تتاح إلا للمؤسسات التي تظهر وضع مالي جيد لها، كما أن المؤسسات المالية تقوم بإجراءات دراسة للمشاريع الممولة ولا تمنح موافقتها إلا للمشاريع التي لها تدفقات مالية كافية لتسديد الإيجارات طيلة مدة العقد.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة إلى الفرضية الأولى والتي تنص على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصاد، نظرا لما تتميز به من خصائص حيث يمكن لها سرعة الانتشار في الاقتصاد بحكم صغر حجمها لقد تم إثباتها من خلال دراستنا للفصل الأول الذي تمحور حول تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها.

أما بخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أن القرض الايجاري تقنية تمويلية لها العديد من الميزات تجعلها تتناسب مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك توصلنا لإثباتها وذلك من خلال دراستنا التي قمنا بها في المطلب الثاني للفصل الأول وكذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة والأخيرة والتي نصت على أن الجزائر قامت بوضع آليات تمويل متخصصة تلاءم طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها آلية القرض الايجاري، لكن برغم ذلك لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة وغير كافية قد تم إثباتها أيضا وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في الوكالة حيث أثبتت لنا أن التمويل بالقرض الايجاري مطلوب أكثر من الأنواع التمويلية الأخرى كما استنتجنا أن العمل به قليل جدا ومتواضع أي مزال العمل بمثل هذا النوع من التمويل محدود.

التوصيات:

1- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل بالقرض الايجاري؛

2- ضرورة تطبيق القرض الايجاري بطبيعته وخصائصه الأصلية، مع ضمانات وشروط محدودة ومبسطة؛

3- توفير خدمات أكثر سرعة لدراسة ملف القرض الايجاري ولإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن لتقديم التمويل؛

4- القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض الايجاري وجعله في متناول جميع أصحاب المؤسسات والمستثمرين؛

5- لجوء البنوك الأخرى إلى التمويل بالقرض الايجاري كوسيلة جديدة للتمويل.

آفاق الدراسة:

1- آفاق و واقع القرض الايجاري في البنوك التجارية الجزائرية؛

2- دراسة مقارنة لبرنامج تمويل بالقرض الايجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول العربية والأجنبية؛

3- ما مدى استغلال القرض الايجاري كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I المصادر والمراجع بالغة العربية:

أولا: الكتب

1. حازم شحادة، عبد الغفور عبد السلام ،رياض الحلبي، محمد الحيوسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2001.
2. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
3. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
5. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2004.
6. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال و الأعمال**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999.
7. محمد عبد العزيز عجيمة، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982.
8. مصطفى رشدي شيحة، **النقود و المصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، القاهرة، 1990.
9. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

ثانيا: البحوث الجامعية

1. خديجة إفلولي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية DPMEA والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ –بولاية بومرداس–، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
2. رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة،2003.
3. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا: الملتقيات والمداخلات

1. حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(نظام المحاضن)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها والتنمية،الأغواط، 08-09 أفريل 2002.
2. خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، الشلف، الجزائر،17- 18 أفريل 2008.
3. زغيب مليكه، **استخدام قرض الايجاري في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السابع، فيفري 2005.
4. السعيد بريبش، **التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، في 21-22 نوفمبر 2006.
5. السعيد بريش، **ورقة عمل رأسمال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر**،2008.
6. عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مقال منشور بمجلة الباحث، ورقلة، العدد السابع، 2010.
7. عاشور كتوش، عبد الغني حريري، **مداخلة بعنوان : التمويل بالإئتمان الإيجاري، الاكتتاب في عقوده وتقييمه – دراسة حالة الجزائر–** الشلف، سنة النشر مجهولة.
8. محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد السابع، سنة النشر مجهولة.
9. نغم حسين نغمة وآخرون، **الإيجار مصدر التمويل غير المستغل بالمستوى المطلوب في ريف عينة من الدول النامية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، العدد الثالث و العشرون، سنة النشر مجهولة، موقع التحميل:
http:// www.iasj.net consulté 04/02/2014 à 12 :19.

رابعا: المقابلات الشفوية

1. دراجي عمار، مدير بنك البركة – وكالة بسكرة –، **العديد من الأسئلة الخاصة بدراسة**، الوكالة، 2014/03/16 (مقابلة شخصية).

خامسا: الوثائق والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ،المرسوم التشريعي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

II- المصادر والمراجع بالغة الأجنبية

أولا: البحوث الجامعية

1. M. salim bettache, **le credit- bail en algerie** , cas d'arab leasing, corporation (ALC),2003.

ثانيا: المقالات

1- Didier van caillie, **étude longitudinale de la stucture financiere des PME**, belges issues de neuf secturs industriels.

2- Mahmoudou bacar , **la source de financement des imvestissements de la PME**, une étude empirique sur donnés sénégalaises, afrique et développement, 27 , 2002.

الملاحق

الملحق رقم 01

alBaraka

Documents à joindre à la demande de Leasing

Documents juridiques

- Demande de financement, signée et cachetée par le gérant, faisant ressortir le montant sollicité et la désignation des biens à financer ;
- Copie de la pièce d'identité et certificat de résidence du gérant ;
- Copie de l'acte de propriété ou contrat de location du local abritant le siège de la société ou d'exercice de l'activité ;
- Copie du registre de commerce ou de la carte d'artisan ;
- Carte d'immatriculation fiscale ;
- Certificat d'existence de l'activité ;
- Statuts juridiques de la société
- Rapports de certification du commissaire aux comptes pour les exercices clos (personnes morales)
- Un agrément d'installation délivré par l'autorité compétente
- L'inscription au tableau du conseil de l'ordre concerné

Documents financiers :

- Extrait de rôle apuré et attestation de mise à jour CNASAT (moins de trois mois) ;
- Relevé du compte bancaire pour les 12 derniers mois
- Etat des engagements bancaires (échéancier de remboursement)
- Une étude technico-économique faisant ressortir la rentabilité prévisionnelle de l'investissement objet du crédit - bail sollicité (bilans et TCR prévisionnels).
- Bilans fiscaux des trois derniers exercices
- Situation comptable pour l'exercice en cours.

Documents commerciaux :

- Facture pro forma des biens à financer, établie au nom de la Banque Al Baraka d'Algérie;
- Etat du parc roulant avec copie des cartes grises
- Les lignes de transports voyageurs
- Copie de la décision ANDI ;
- Conventions en cours et prévisionnels ou plan de charge
- Garanties immobilières éventuellement.

BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE
HAI BOUTELDJA HOUADEF. VILLA N°1 ROCADE SUD BEN AKNOUN - ALGER
SOCIETE PAR ACTIONS AU CAPITAL DE 10.000.000.000 DA
Tel : (213 21) 91 64 50 à 55 : Fax (213 21) 91 64 58 Télex : 67928 / 67931
R.C N° 0014294 B 00 / IF 099 116 010 000 160
Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZAL

الملحق رقم 02

alBaraka

DEMANDE DE LEASING BANQUE
AL BARKA D'ALGERIE

Identification du client

Nom ou raison sociale : .....

Forme juridique : Personne physique. ☐ EURL ☐ SARL ☐ SPA.. ☐ SNC. ☐.....

Adresse professionnelle:.....

Commune : .....wilaya : .....Code Postal : .....

Télé. Fixe : .....télé. Mobile : .....Fax. :..... ... E- mail .....

Adresse personnelle du client ou du dirigeant :

Commune : .....wilaya : .....Code Postal : .....

Télé. Fixe : .....télé. Mobile : .....Fax. :..... ... E- mail .....

Nature de l'activité .....Date d'entrée en activité.....

Chiffre d'affaires réalisés : année :..... ..... année :.....

Résultats nets réalisés : année :..... ..... année :.....

II- Objet du financement :

Description	Nombre	Fournisseur	Prix HT(DA)	Prix (TTC)
TOTAL				

II-Etat des biens personnels (Patrimoine) :

Nature des biens	Adresse	Titre de propriété	Estimation du bien	Hypothèque/Nantissemer
TOTAL				

Je certifie que les informations fournies ci-dessus , et les documents complémentaires remis avec cette demande de financement , sont sincères et exacts .Je m'engage à Tenir la Banque Al Baraka d'Algérie informée de toute modification relatives aux informations ci-dessus communiquées .

Biskra, le.....

Signature et cachet

BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE
HAI BOUTELDJA HOUADEF, VILLA N°1 ROCADE SUD BEN AKNOUN - ALGER

SOCIETE PAR ACTIONS AU CAPITAL DE 10.000.000.000 DA
Tel : (213 21) 91 64 50 à 55 : Fax (213 21) 91 64 58 Telex : 67928 / 67931
R.C N° 0014294 B 00 / IF 099 116 010 000 160

Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZAL

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة	1
تمهيد	2
المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –	3
المطلب الأول : ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها	3
الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها وأهميتها	3
الفرع الثاني : تعريف التمويل وأنواعه	5
الفرع الثالث : طرق التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
المطلب الثاني : القرض الايجاري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
الفرع الأول : ماهية القرض الإيجاري وأنواعه	7
الفرع الثاني : مزايا وعيوب القرض الإيجاري	8
الفرع الثالث : مساهمة القرض الايجاري الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –	10
المطلب الأول : الدراسات السابقة	10
الفرع الأول : الدراسات بالعربية	10
الفرع الثاني : دراسات بالأجنبية	13
المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	14
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	16
تمهيد	17
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	18
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	18
الفرع الأول : منهجية الدراسة وتحديد متغيراتها	18

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة والعينة	19
الفرع الثالث : مصادر جمع المعلومات وتلخيصها	20
المطلب الثاني : الأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة	20
الفرع الأول : أسلوب المقابلة والملاحظة	20
الفرع الثاني : الأسلوب الإحصائي المستخدم	20
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	21
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة التطبيقية	21
الفرع الأول : مضمون ملف القرض الايجاري، كيفية وفترة معالجته	21
الفرع الثاني : الأساليب المستخدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواع الضمانات التي يشترطها	24
الفرع الثالث : نتائج إحصائية للأساليب المستخدمة من طرف بنك البركة – وكالة بسكرة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	32
الفرع الأول: تحليل ومناقشة نتائج تمويل بالقرض الايجاري	32
الفرع الثاني : تحليل ومناقشة نتائج تمويل بالقروض التي تقدمها الوكالة	33
الفرع الثالث : النتائج المتوصل لها	34
خلاصة الفصل	36
الخاتمة العامة	37
قائمة المصادر و المراجع	41
الملاحق	45
الفهرس	48